يكره تركها **فصل** في شروط الوضوء وبعضها شروط النية والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والمراد به هنا ما هو خارج الماهية وبالركن ما هو داخلها **شروط الوضوء والغسل الإسلام** لانه عبادة تحتاج لنية والكافر ليس من اهلها ومرتحتة غسل الكافرة من حيض ونفاس لكن لا مطلقا بل لحل وطئها او من ثم لو اسلمت لزمها اعادته **والتمييز** في غير الطهر للطواف لما مر اول الطهارة ان غير المميز لا يصح عباداته فعلم ان هذين شرطان لكل عبادة **والنقاء عن الحيض والنفاس** لمنافاتهما لهم اغسال الحج ونحوها تسن للحائض والنفساء وهذا شرط لكل عبادة تحتاج للطهارة **والنقاء عما يمنع وصول الماء الى البشرة** كدهن جامد بخلاف الجاري وكوسخ تحت الأظفار خلافا للغزالي وكغبار على البدن بخلاف العرق المتجمد عليه لانه كالجزء منه ومن ثم نقض مسه **والعلم بفرضيته** في الجملة لان الجاهل بها غير متمكن من الجزم بالنية **وان لا يعتقد فرضا معينا من فرضه سنة** فيصح وضوء وغسل من اعتقد جميع مطلوبا بانه فروضا او بعضها فروضا وبعضها سنة ولم يقصد بفرض معين النفلية وكذا في الصلوة ونحوها **والماء الطهور** او ظن انه طهور فلو تطهر بما لم يظن طهوريته لم يصح وان بان انه طهور

وازالة

سواء أوجد في نفسه كراهته لما فيه من عدم النظافة مثلا ام لا فعلم ان الرغبة عنه اعم وان من جمع بينهما اراد الايضاح تحفة ابن حجر

وازالة النجاسة العينية وان لا يكون على العضو ما يغير الماء وان لا يعلق نيته فان قال نويت الوضوء ان شاء الله لم يصح ان قصد التعليق او اطلق بخلاف ما اذا قصد التبرك **وان يجري الماء على العضو ودخول الوقت لدائم الحدث** او ظن دخوله وتقدمه استنجاء وتحفظا احتيج اليه **والموالاة** ومرت كاستصحاب النية حكما المعبر عنه بفقد الصارف **فصل** في المسح على الخفين واحاديثه شهيرة قيل بل متواترة حتى يكفر بها جاحده **ويجوز المسح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين في الوضوء** وقد ليس كما اذا تركه رغبة عن السنة لا لاشاره الغسل الأفضل او شك في جوازه او كان ممن يقتدى به او وجد في نفسه كراهته وكذا سائر الرخص او خاف فوت جماعة وقد يجب اذا احدث وهو لابسه ومعه ما يكفي المسح فقط او توقف عليه ادراك ركوعه فرقة او الرمي او طواف الوداع او الجمعة ان لزمته او الوقت او انقاذ اسير وخرج بالرجلين مسح خف واحدة وغسل اخرى فلا يجوز بخلاف مسح واحدة لنحو قطع ويالوضوء الغسل وازالة النجاسة فلا يجوز فيهما **وشرط جواز المسح على** كل من الخفين **ان يلبسه بعد طهارة** من وضوء او غسل او تيمم لا فقد الماء **كاملة** بان لا يبقى من بدنه لمعة بلا طهارة فلا يجزي لبسه قبل كمالها لانه صلى الله عليه وسلم

طهر ابن حجر وقيد ما قاسه لفقد الماء فلا يرفع الحدث فان قل

صورة المسح على ثيمم لاجل مرض او برد ويضع استعمال الماء على طهر التيمم لاجل ان يتكلف الغسل معها ثم يعيد التيمم كما مر فقد قالوا ان عجز تحفة بالمعنى المتقدم

لغير ثم فقد الماء او وجد سليم احدث غير جدد اللبس فعليه ان الماء اجل لها او لفقد طهرها الذي لبس عليه خفيها فان كان الحدث قبل فعل الفرض صح فلا يجب له وللنوافل وان كان بعد صح للنوافل فقط لان صحها من على طهرها المفيد لذلك لا يغير فان اراد الفرض وجب التزع وكمال الطهر لانها محدثة بالنسبة للفرض الثاني فكانها لبساه على حدث حقيقة لان طهرها لا يرفع الحدث ح ابن حجر بالمعنى